حجم السكان قبل وبعد الوحدة..

حسن العزي

■ يأتي عام ٢٠٠٤م وهو عام التعداد ليسجل حجم عدد السكان إلى ١٩,٧٢١,٦٤٣، نسمة وكان حجم السكان عند عام ١٩٥٠م، ٤,٣١٦,٠٠٠ لكنه بلغ قبل عامين من قيام الوحدة في الثاني والعرشين من مايو عام ١٩٩٠م أي عام ١٩٨٨ – ١٠,٩١٦,٠٠٠

ويرجع المختصون بطء النمو السكاني قبل الثورة إلى ارتفاع عدد المواليد وارتفاع عدد الوفيات كذلك الزيادة الطبيعية للنمو السكاني ضعيفة بسبب عوامل أبرزها: انتشار الأمية والأوبئة والمجاعات، أما الخدمات الصحية فكانت شبه معدومة، وكذلك الكهرباء ومياه الشرب ومجاري الصرف الصحي هي الأخرى شبه معدومة، وكان السكان يعيشون على الزراعة والرعي وكان السكان يفتقرون إلى البنية الحقيقية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والخدمات الاساسية كان السكن موصوفاً بالمتدني أما الطرقات الحديثة ووسائل النقل فكانت شبه منعدمة كل ذلك شكل أثراً سلبياً في النمو السكاني حيث كان متوسط عمر الإنسان لا يتجاوز ٣٥ سنة، كان معظم السكان يتمركزون في الريف حيث وصلت النسبة ما بين ٩٠٪ إلى ٩٣٪

بينما الحضر ٧٪ إلى ١٠٪ من مجموع السكان.. وكانت الخصوبة عند عام ١٩٨٦م ثمانية أولاد في المتوسط خلال العمر الإنجابي للمرأة.. وانخفض المعدل ليصل عام ٢٠٠٤م إلى ٦ أولاد كانت درجة معرفة الناس لفوائد تنظيم الأسرة ضعيفة حيث كان الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة لا يصل إلى ١٠٪ عند عام ١٩٩٠م وكان للتعليم دوراً مهماً في رفع درجة المعرفة بفوائد الوسائل حيث ارتفعت نسبة المعرفة إلى ٨٠٪ من النسوة وفي ضوء هذا التطور يحرص المجلس السكاني على متابعة نشر الثقافة السكانية في المدارس والجامعات والمعاهد وفي الحقول الزراعية وبين أفراد المجتمع السكاني في القرى، كما نأمل أن تتحقق الأهداف الخاصة برفع نسب التغطية للخدمات الصحية لتصل إلى ٧٠٪ عام ٢٠١٠م ومتابعة تنفيذ البرامج الخاصة بتأهيل المدرسين والعاملين الصحيين والتوسع بتقديم خدمات الصحة الإنجابية عبر العيادات الثابتة المتنقلة بغرض تخفيض معدل النمو السكاني إلى ٢,٨٥ عند عام ٢٠١٠م.

بحث تعزيز دعم قضايا السكان بين اليمن والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الثورة/ شوقي العباسي

● بحث الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي مع السيد سلفارامشان المدير القطري للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بصنعاء أوجه التعاون بين المجلس والبرنامج القطري في تعزيز وتطوير العمل السكاني في بلادنا وأوجه الدعم الممكن تقديمها من قبل البرنامج في تنفيذ وتوسيع قاعدة العمل السكاني والتوعوي على المستوى المركزي واللامركزي بهدف خلق وعي مجتمعي بالقضايا السكانية في بلادنا.

وناقش اللقاء سبل تعزيز وتطوير العلاقات بين المجلس الوطني للسكان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لما من شأنه دعم قضايا السكان وتحقيق أهداف السياسية السكانية وبرنامج العمل السكاني وصولاً إلى تحقيق نمو سكاني يتناسب مع الموارد المتاحة في اليمن.

حضر اللقاء مستشار الأمانة الأخ عبدالملك التهامي ومدير عام التخطيط وتنمية الموارد عبدالملك شرف الدين، ومدير عام مكتب الأمين العام حسين أبو طالب.

اختتام فعاليات الحملة التوعوية لطالبات مدارس المرحلة الثانوية حول الصحة الإنجابية بالحديدة

د. بورجي: رغم الجهود المبذولة لازالت بلادنا تعاني من ارتفاع النمو السكاني

مناقشة سبل تطوير أداء لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة

الحديدة/أمين عبدالله إبراهيم

برعاية وحضور محافظ الحديدة رئيس لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة الاخ أحمد سالم الجبلي، اختتمت الأحد الماضي بمدرسة ٢٦سبتمبر الثانوية للبنات بمحافظة الحديدة فعاليات الحملة التوعوية الخاصة بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتي استهدفت عدداً من طلاب وطالبات مدارس المرحلة الثانوية بمديريات: (الميناء، الحوك، الحالي) بالحديدة.

وفي الحملة التي نفذتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالحديدة خلال الفترة "٩-١٠ مايو٢٠٠٩م" أوضح الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي أنه على الرغم من الشوط الطيب الذي قطعته الأمانة العامة للمجلس الوطني إلى جانب الجهات المعنية الأخرى في مجال العمل السكاني ونشر الوعي بمختلف القضايا والمسائل السكانية وبالأخص القضايا والمسائل المتعلقة بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، إلا أن بلادنا لا زالت تعاني من مشكلة ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني، الأمر الذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها المختلفة الساعية نحو تحقيق مستقبل واعد وتوفير حياة طيبة ومستوى معيشي أفضل لجميع السكان..

وأشار د/بورجي إلى أن إقامة هذه الحملة التوعوية السكانية في هذه المحافظة وغيرها من المحافظات الأخرى والمديريات جاءت تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية والحكومية وترجمة لنتائج وتوصيات وقرارات المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية والذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٧م والتي أكدت جميعها على ضرورة تكثيف وتوسيع البرامج والأنشطة التوعوية السكانية على مستوى كافة مناطق وقرى ومديريات ومحافظات الجمهورية، وذلك لضمان وصول الرسالة السكانية إلى جميع الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة بما يؤدي إلى التحكم في معدلات الخصوبة والنمو السكاني المرتفع لتتواءم مع معدلات النمو الاقتصادي حتى ينعم أبناؤنا وبناتنا وأجيالنا القادمة في المستقبل بالتعليم والصحة الجيدة والحياة الكريمة.

وتطرق الدكتور/بورجي في ختام كلمته إلى أهمية هذه الحملة وأهدافها الرامية لتزويد الشباب والمراهقين بالمعلومات والمعارف حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتغيرات الخاصة بمرحلة المراهقة والبلوغ وتمكينهم من اختيار السلوك الإنجابي الصحيح وتجنب السلوك الإنجابي الخاطئ بالإضافة إلى تفعيل دور اللجان العلمية والثقافية في المدارس لتبني مواضيع الصحة الإنجابية.

من جانبه أكد مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان مقرر لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بمحافظة الحديدة الدكتور عثمان حسين البيضاني على أهمية استهداف هذه الحملة التوعوية لطلاب وطالبات المدارس الثانوية وذلك نظراً لأهمية هذه الشريحة من الشباب الذين يشكلون ثلثي عدد السكان والذين عادة ما يواجهون الكثير من التساؤلات والهواجس والاشكالات، كما تشغلهم العديد من الامور المتعلقة بطبيعة المرحلة العمرية التي يعيشونها والتي يحتاجون خلالها لمن يرشدهم ويوجههم وينقي معهم المصادر السليمة والواضحة التي تزودهم بالمعارف والمعلومات الصحيحة والمفيدة حول تلك المرحلة وما تصاحبها من تغيرات فسيولوجية ونفسية وصحية وفكرية وجسمانية، ومن أهم هذه المعارف التي يجب توفيرها لهم ما يتعلق بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة والامراض المنقولة جنسياً ومنها الإيدز بما يمكنهم من نهج سلوك إنجابي صحيح وحماية أنفسهم من الأمراض وخاصة الأمراض المنقولة جنسياً وعلى رأسها مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).

مشيراً إلى أهمية تفاعل المعلمون والمعلمات في المدارس التي استهدفتها الحملة مع القضايا المختلفة التي تهم الشباب وخصوصاً في ما يتعلق بقضايا الصحة الإنجابية باعتبار أن المعلم في المدرسة له تأثير واضح وقوي ودور إيجابي في تصحيح العديد من السلوكيات الصحية الخاطئة في صفوف الطلاب والطالبات والمجتمع بشكل عام وتحويلها لممارسات وسلوكيات سليمة ومفيدة.

هذا وقد تلقى طلاب وطالبات مدارس (عثمان بن عفان، الشيماء، ٢٦سبتمبر) عدد من المحاضرات العلمية والمعارف الصحية والسكانية، تمحورت حول الصحة الإنجابية وأهميتها للشباب، الأمراض المنقولة جنسياً، والتغيرات المصاحبة لمرحلة المراهقة والبلوغ، قدمت على التوالي من قبل الإخوة: د. فهد الصبري، د. أشواق محرم، وفاطمة سليمان، كما تم توزيع عدد من الكتيبات والمطبوعات التوعوية على طلبة المدارس المستهدفة.

حضر الحملة الاخ مطهر أحمد زبارة الامين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان وعدد من المسئولين في التربية والتعليم ومدراء عموم مكاتب الوزارة المعنية.

إلى ذلك وعلى هامش فعاليات الحملة التوعوية لطلاب وطالبات مدارس الثانوية بمحافظة الحديدة، عقدت لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة اجتماعاً لها برئاسة محافظ محافظة الحديدة رئيس اللجنة الاخ أحمد سالم الجبلي وحضور الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي والامين العام المساعد للمجلس الاخ مطهر أحمد زبارة وأعضاء لجنة التنسيق من الجهات المعنية بالمحافظة.

وقد جرت خلال الاجتماع مناقشة العديد من القضايا والموضوعات المرتبطة بمهام وأعمال اللجنة وسبل تعزيز وتطوير مستوى الأداء والأدوار الملقاة على عاتق اللجنة بما يؤدي إلى رفع وتحسين وتيرة العمل نحو مزيد من تنفيذ البرامج والأنشطة السكانية الهادفة إلى نشر وتعزيز التوعية بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على مستوى القرى والمديريات في المحافظة.

كما تم في هذا الاجتماع أيضاً الوقوف أمام الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل هذه اللجنة وكيفية حلها ومعالجتها حتى تستطيع اللجنة القيام بدورها كما يجب وفقاً للمهام والأدوار المحددة لها بما يخدم ويساعد في تحقيق أهداف السياسة السكانية وبرامج عملها.

٦٠٪ من سكان صنعاء بدون خدمات مياه

مؤسسة المياه تحذّر من تغيير ديموغرافي هائل في اليمن

■.. حذّرت المؤسسة العامة للمياه والصرف من استمرار حالة الاستنزاف الجائر للموارد المائية، وقالت إن ذلك سيؤدي إلى تغيير ديموغرافي هائل وغير مدروس، وقال توفيق عبدالواحد الشرجبي – نائب رئيس المؤسسة لـ ٢٦ سبتمبر إن استمرار عملية الاستنزاف الجائر للموارد المائية وفي ظل الزيادة السكانية سيحتم التوجه نحو حلول مرتفة التكاليف مثل نقل المياه بين الأحواض أو اللجوء إلى عملية التحلية مما سيؤثر على الجدوى الاقتصادية للمشاريع عموماً والمشاريع الزراعية خصوصاً وسيدفع بالكثير من المزارعين خارج المهنة والإتجاه نحو المدن مما يعني تغييراً ديموغرافياً هائلاً وغير مدروس.

مشيراً إلى أن الوضع المائي في حوض صنعاء حرج، وقال إن هناك الكثير من الممارسات السلبية من قبل أصحاب مشاريع المياه الخاصة دون رقابة عليهم، وكشف نائب رئيس مؤسسة المياه أن أصحاب مشاريع المياه الخاصة يزودون حوالي (٦٠٪) من سكان مدينة صنعاء بالمياه سواء بواسطة شبكات إمداد صغيرة أو عبر الناقلات.

مشيراً إلى أن ذلك النشاط يتم دون رقابة وأنه ليس هناك تنظيم لعمليات الضخ ولا ضبط للأسواق ولا تتولى أية مؤسسة قطاعية تحديد المصادر التي يستغلها هؤلاء.

وذكر المهندس/ توفيق الشرجبي أن اليمن تعد إحدى البلدان الفقيرة بالمياه. موضحاً أن معدل سقوط الأمطار في اليمن يتراوح ما بين (٥٠ – ٨٠٠) ملم سنوياً وأن نصيب الفرد لا يتجاوز من الموارد المائية المتجددة (١٣٠) متراً مكعباً في السنة في حين يبلغ خط الفقر المائي (١٠٠٠) متر مكعب تقريبا، وبين أن ثمة فجوة كبيرة ما بين جملة الموارد المتاحة التي تقدر بحدود (٢٥٠٠) مليون متر مكعب تقريباً وإجمالي الاستخدامات التي تتجاوز (٣٤٠٠) متر مكعب.

وطرح عدد من الحلول لتفادي الأزمة المائية وهي البحث عن بدائل مقبولة للاقتصاد الريفي لتشجيع الأنشطة الأقل اعتماداً على المياه وإصدار الناظم الوطني للمياه بالإضافة إلى خلق علاقة بين قيمة المياه ورفع المستوى المعيشي للمزارعين بصورة مباشرة وتطوير تقنية الري مجاناً أو بأسعار مدعومة لرفع كفاءته ودعم سبل تسويق المنتجات وإصدار تشريعات تؤمن الحماية للمنتجات المحلية، كما دعا إلى تخصيص نسبة محددة من عائدات الاستخدام لمواجهة تكاليف تطوير المورد.

كما طالب بضرورة إعادة النظر في التشريعات والسياسات الحكومية الداعمة لاستخدام المياه مثل: الاعفاءات الجمركية للمعدات الزراعية والقروض الميسرة لهذه المعدات وعدم تقديم دعم للديزل الذي قال أنه يستخدم في أغلب مضخات رفع المياه.

لافتاً إلى أن تلك السياسات أسهمت في تدني الزراعة المطرية والاعتماد على الزراعة المروية.

بمناسبة اليوم العالمي للقابلات..

الجمعية الوطنية لقابلات اليمن تكرّم عدداً من رائدات الرعيل الأول

كتب/ ماجد الكحلاني

■.. نظّمت الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حفلاً تكريمياً لعدد من القابلات اللاتي ساهمن في تأسيس برنامج القبالة في المعاهد والمرافق الصحية من مختلف محافظات الجمهورية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للقابلات الذي يصادف الـ ٥ من مايو من كل عام.

وفي حفل التكريم ألقت الدكتورة/ نبيهة عبدالرحمن الأبهر – مدير عام الصحة الإنجابية بوزارة الصحة كلمة أشارت فيها إلى ضرورة المشاركة للاحتفال بهذه المناسبة كونها تجسد أهمية كبيرة للجهات المعنية.

لافتة إلى الدور المهم الملقى على عاتق القابلات في الحد والتخفيف من وفيات الأمهات والرضع والأطفال في بلادنا والتي تشهد نسبة مرتفعة في مؤشراتها حتى الآن.

وقالت أيضاً إن وزارة الصحة ممثلة بقطاع السكان وبالتعاون مع المانحين وباقي الشركاء – قامت بالعمل سوياً على خفض هذه المؤشرات، وكانت إحدى هذه الوسائل: تدريب قابلات المجتمع حتى ترتفع نسبة الولادات التي تتم بأيدي ماهرة، وبالتالي تفعيل نظام الاحالة في الوقت المناسب للمساهمة في خفض وفيات الأمهات.

هذا وقد ألقيت الكلمات من قبل الدكتورة/ منى المضواحي – مسئولة البرامج بمنظمة الصحة العالمية، والأستاذة/ سعاد قاسم صالح – رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات وعدد من المشاركات أشارت في مجملها إلى أهمية الاحتفال باليوم العالمي للقابلات وما ينبغي فعله وتنفيذه من برامج تدريبية ودورات تنشيطية للقابلات لتعزيز مهاراتهن في إنقاذ حياة الأم والطفل من المضاعفات التي قد يتعرضون لها أثناء الحمل وما بعد الولادة.

من جانبه أكد مدير مشروع الخدمات الأساسية للصحة المول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باليمن الدكتور/ حمودة حنفي أن مشروعه قدّم ويقدّم خدمات عديدة لدعم دور القابلات في بلادنا والمتمثلة في تدريبهن قبل الخدمة، حيث تم تدريب ١٢٠ قابلة ستشهد تخرجها خلال هذا العام ٢٠٠٩م، في حين سبق وأن تخرّج ١٤٣ خرّيجاً يمثلون محافظات، عمران، وشبوة، ومارب.

وقال الدكتور/ حنفي في سياق تصريحه لـ «الثورة»: أن خرّيجي هذا العام يمثّلون خمس محافظات، خاصة بعد أن تم إضافة محافظتي الجوف، وصعدة إلى جانب عمران، وشبوة، ومارب.

وأضاف قائلاً: هناك برامج تدريبية تنفذ للدفع بالقابلات الموجودات على الميدان، وذلك في مجال الخدمات التوليدية ورعاية الحوامل، وكذا في مجال رعاية الأم بعد الحمل من خلال الخدمات المقدّمة عبر القابلات المتنقلات ميدانياً.

وأشار مدير المشروع إلى أهم المشاريع المنفّذة بهذا الصدد والمتمثل في تشجيع القابلات على فتح عيادات خاصة بهن ورفدها بالإمكانيات والأجهزة التوليدية الضرورية لتقدّم خدماتها فيما بعد الدوام الرسمي ولما من شأنه إيجاد قابلة معتمدة وواثق فيها من قبل المواطنين على أنها تقدّم خدمات ذات جودة عالية في ضوء الدعم المقدّم لها إلى جانب مدّها بوسائل تنظيم الأسرة ووسائل التوليد والوسائل الأخرى الكفيلة بمتابعتها للمرأة الحامل وتقديم خدمات ورعاية جيدة قبل وأثناء الولادة، وذلك تفادياً للأخطار والمضاعفات التي قد تحصل نتيجة الولادات غير المشرف عليها.

مؤكداً في ختام تصريحه استمرار دعم المشروع للقابلات غير الموظفات اللاتي يعملن في المناطق الريفية وتحسين ظروف العمل للقابلات، عموماً وتوفير الحصول على العناية الماهرة عند الولادة في اليمن.

من جانبه أكدت نائبة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان باليمن/ زلكا مدروميتش على أهمية دور القابلات في خفض نسبة الوفيات بين الأمهات والرضّع وقالت:

إن نسبة الوفيات لدى أوساط الأمهات في اليمن تقدّر بـ ٣٦٥ حالة من كل ١٠٠ ألف ولادة حية.

مشيرة إلى أن احتياجات بلادنا من القابلات تقدّر بنحو عشرين ألف قابلة بشكل عام، أما الاحتياج الحرج فيقدّر بـ ٥ آلاف قابلة.

متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية .. متابعات سكانية

٢,٥٦٤ حالة إصابة بالايدز حتى نهاية ٢٠٠٨م في اليمن

● عقد الأسبوع الماضي بصنعاء لقاء تعريفي حول خدمات الوقاية من انتقال عدوى فيروس الايدز من الأم إلى الطفل.

وفي اللقاء استعرض مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة الايدز والأمراض المنقولة جنسياً الوضع الوبائي لفيروس الايدز في بلادنا، وأوضح أن عدد الحالات المسجلة في البرنامج حتى نهاية العام الماضي ٢٠٠٨م بلغ ألفين و٥٦٤ حالة منها ٨٦٣ حالة من النساء في سن الإنجاب، فيما بلغ عدد الأطفال المصابين ٨٠ طفلاً وطفلة.

وشدد مدير البرنامج على ضرورة تعريف القيادات الصحية الإدارية بأهمية التوعية للحد من تزايد أعداد الإصابة بهذا المرض الفتاك.

سد الفجوة في مجال صحة الأمهات والمواليد

● .. لا يزال إنجاب طفل يشكل أحد أكبر المخاطر الصحية على المرأة في جميع أنحاء العالم، إذ تموت ألف وخمسمائة امرأة يومياً أثناء الولادة وهذا يعني وفاة نصف مليون أم كل سنة.

ويتناول منشور اليونيسف الرئيسي «وضع الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٩م» وفيات الأمهات أثناء النفاس، التي تعتبر واحداً من أكثر المشاكل تعقيداً وصعوبة في العمل من أجل التنمية.

وغالبا ما يطلق على التباين في الخطر الذي تتعرض له المرأة الحامل في البلدان النامية والمرأة الحامل في العالم الصناعي «أعظم انقسام صحي في العالم».

وثمة احتمال بأن تموت امرأة في النيجر من بين سبع نساء أثناء فترة حياتها نتيجة المضاعفات التي تحدث لها خلال الحمل أو الوضع.

ويعد هذا تناقضا صارخا للخطر الذي تتعرض له الأمهات في أمريكا، حيث تبلغ النسبة امرأة واحدة من بين ٤٨٠٠ امرأة، أو في إيرلندا حيث تبلغ النسبة امرأة من بين كل ٤٨٠٠٠ امرأة، ويعد التصدي لهذه الفجوة تحديا متعدد التخصصات، ويتطلب التركيز على التعليم، والموارد البشرية، ومشاركة المجتمع المحلي، والمساواة الاجتماعية.

وكحد أدنى، يجب كفالة رعاية الأم قبل الولادة، وإعداد قابلات واخصائيي توليد في حالات الطوارئ، وتوفير الرعاية بعد الولادة.

ولا يمكن كفالة هذه التدخلات الأساسية إلا في إطار تحسين التعليم والغاء التمييز.

ودعت المديرة التنفيذية لليونسيف آن، م فينيمان، في مقدمة تقرير وضع الأطفال في العالم إلى تجديد الجهود الرامية إلى الحيلولة دون وقوع «مأساة إنسانية لا داعي لها».

وتقول : ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية في عام ٢٠١٥م، فإن التحدي لتحسين صحة الأم والوليد يتجاوز تحقيق الأهداف، وتضيف: وسوف يقاس النجاح بعدد الأرواح التي تم إنقاذها وتحسين مستوى حياتها».

متابعات / شوقي أحمد